

Distr.: Limited
31 May 2016
Arabic
Original: English



الدورة السبعون

البند ١٥ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تايلند*: مشروع قرار

العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا (٢٠١٦-٢٠٢٥)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٦٦/٣٥ بـ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ الذي
أعلنت فيه الثمانينات العقد الأول للتنمية الصناعية لأفريقيا، وقرارها ٢٣٧/٤٤ المؤرخ
٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ الذي أعلنت فيه الفترة ١٩٩١-٢٠٠٠ العقد الثاني
للتنمية الصناعية لأفريقيا، وقرارها ١٧٧/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢
الذي عدّلت فيه مدة برنامج العقد الثاني بحيث تشمل السنوات ١٩٩٣-٢٠٠٢،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ والمعنون
”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“ الذي انعكست فيه الأهمية المركزية
للتنمية الصناعية بالنسبة إلى الخطة في شكل الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة، ألا وهو
إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وتشجيع الابتكار،
وغاياته المترابطة،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة ال ٧٧ والصين.



020616 020616 16-08695 (A)



وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، والتي شددت فيها الجمعية العامة على الأهمية الحاسمة للتنمية الصناعية للبلدان النامية، وخصوصاً البلدان الأفريقية، باعتبارها مصدراً بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي والتنوع الاقتصادي وتحقيق قيمة مضافة،

وإذ تحيط علماً ببرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠^(١) الذي اعتمد في أيار/مايو ٢٠١١ في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤^(٢) الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية والذي يشدد على أهمية بناء القدرات الإنتاجية بوصفها عاملاً تمكينياً حاسماً للتنمية ورفع البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً، وبالنظر إلى أن معظم أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية هي بلدان أفريقية،

وإذ تسلم بأهمية دعم خطة الاتحاد الأفريقي حتى عام ٢٠٦٣ وخطة العشرية الأولى لتنفيذها وبرنامجها القاري الوارد في قرارات الجمعية العامة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وخطة العمل من أجل أفريقيا التي وضعتها مجموعة البلدان الثمانية في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ والتي رحبت فيها مجموعة البلدان الثمانية باعتماد الشراكة الجديدة والمبادرات الإقليمية من قبيل خطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن التنمية الصناعية المعجلة لأفريقيا، والمبادرة الخاصة بالقدرات الإنتاجية الأفريقية، واستراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا لعام ٢٠٢٤، والمبادرة الأفريقية للعلوم والتكنولوجيا ومؤشرات الابتكار، والرؤية الأفريقية للتعددية، ومبادرة تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا، التي تؤكد أهمية التصنيع من أجل التحول الاقتصادي الهيكلي المستدام،

وإذ تحيط علماً بنتائج المؤتمر الثامن عشر لوزراء الصناعة الأفريقيين المعقود في ديربان، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الذي تم فيه تأييد استراتيجية تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي من أجل التنمية الصناعية المعجلة لأفريقيا، وإذ تحيط علماً أيضاً بنتائج المؤتمر العشرين لوزراء الصناعة الأفريقيين المعقود في

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

(٢) القرار ١٣٧/٦٩، المرفق الثاني.

نيروبي في الفترة من ٤ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣، الذي تم فيه توجيه نداء للتسجيل بالتصنيع في البلدان الأفريقية في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥،

وإذ تحيط علما أيضا بالإعلان المتعلق بإطلاق المفاوضات بشأن منطقة التجارة الحرة القارية، الذي اعتمده جمعية الاتحاد الأفريقي في دورتها العادية السادسة والعشرين، والتي كرر فيها رؤساء الدول والحكومات التابعة للاتحاد الأفريقي تأكيد التزامهم بزيادة التجارة فيما بين البلدان الأفريقية من خلال إنشاء منطقة تجارة حرة قارية من شأنها أن تعزز النمو الاقتصادي والتنمية المنصفة وأن تدعم التكامل من خلال تحرير التجارة والتصنيع وتطوير البنى التحتية من أجل التنفيذ الكامل لمعاهدة أبوجا المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية والمؤرخة ٣ حزيران/يونيه ١٩٩١ (معاهدة أبوجا)^(٣)،

وإذ تأخذ في الاعتبار "إعلان ليما: نحو تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة"^(٤) الذي اعتمده المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في دورته الخامسة عشرة المعقودة في ليما في الفترة من ٢ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، والذي طلب فيه المؤتمر العام إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تساعد الدول الأعضاء على بلوغ مستويات معززة من التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة،

وإذ تشير إلى الإعلان المنبثق عن مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات مجموعة الـ ٧٧، بشأن موضوع "من أجل نظام عالمي جديد للعيش الكريم" المعقود في سانتا كروز دي لا سييرا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، يومي ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤^(٥)، والذي حث فيه الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين البلدان المتقدمة على مساعدة البلدان النامية في تعزيز التصنيع في استراتيجياتها وسياساتها الإنمائية وفي تعزيز التنمية الصناعية المستدامة الشاملة، وفقا لأولوياتها الوطنية،

وإذ تشير أيضا إلى نتائج الاجتماع المشترك الرفيع المستوى الذي نظّمته مفوضية الاتحاد الأفريقي ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن موضوع "تفعيل خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ من أجل تنمية التصنيع في أفريقيا" المعقود على هامش الدورة السبعين للجمعية العامة في

(٣) A/46/651، المرفق.

(٤) انظر GC.15/INF/4، القرار GC.15/Res.1.

(٥) A/68/948، المرفق.

٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الذي دعت فيه الدول الأعضاء الجمعية إلى اتخاذ قرار بشأن عقد ثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا في عام ٢٠١٦،

وإذ تلاحظ أنه على الرغم من القرارات والمقررات والإعلانات والمبادرات المذكورة أعلاه، لا تزال أفريقيا هي المنطقة الأكثر فقرا والأشد ضعفا في العالم، وإذا تلاحظ أيضا ضرورة أن تتخذ القارة إجراءات عاجلة للنهوض بالتصنيع باعتباره عنصرا رئيسيا من أجل تعزيز التنوع الاقتصادي وتحقيق قيمة مضافة، اللذين يشكلان عنصرتين حاسمتين لتحقيق الهدف الشامل المتمثل في الحد من الفقر في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ تؤكد من جديد أهمية التصنيع في دعم الجهود التي تبذلها أفريقيا في سبيل إيجاد فرص العمل وتحقيق التنمية والسلام والأمن، وفي التخفيف الأزمة الإقليمية الحالية، بما في ذلك الهجرة والمجاعة والحروب والنزاعات،

وإذ تشدد على الحاجة الملحة إلى إطلاق العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا من أجل مواصلة الزخم الذي ولده العقدان الأول والثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا،

١ - تعلن الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥ العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا؛

٢ - تدعو مفوضية الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا على وضع وتفعيل وتنفيذ برنامج العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا، مع مراعاة خطة العمل بشأن التنمية الصناعية المعجلة لأفريقيا التي اعتمدها جمعية الاتحاد الأفريقي في دورتها العادية العاشرة المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١) وخطة عمل أديس أبابا^(٧) وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطته العشرية لتنفيذها، بالتنسيق مع الجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك الجماعات الاقتصادية الإقليمية والكيانات الوطنية؛

٣ - تحث البلدان الأفريقية على تولى المسؤولية الرئيسية عن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، من خلال سياساتها الوطنية واستراتيجياتها الإنمائية، المدعومة من بيئة اقتصادية دولية مواتية؛

(٦) القرار ١/٧٠.

(٧) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

٤ - تطلب أن تقوم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، بوصفها الوكالة المتخصصة التابعة للأمم المتحدة بشأن التصنيع، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، بكفالة التنسيق الشامل للتنفيذ الناجح للعقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا ولا سيما زيادة المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان الأفريقية، تمشيا مع ولايتها الممثلة في تعزيز التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة؛

٥ - تطلب أيضا إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تقوم بتعزيز الشراكات مع الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في جملة كيانات أخرى، وتعزيز الروابط اللازمة لوضع المبادرات المشتركة لصالح التصنيع، بما في ذلك نقل التكنولوجيا، والوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتنوع المنتج، وتطوير سلاسل القيم في الأعمال التجارية الزراعية، والتجارة، وبناء القدرات، والطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة، والسياسات الصناعية، والمناطق الاقتصادية الخاصة والمجمعات الصناعية، والإجراءات المتخذة بشأن تغير المناخ، وتنمية رأس المال البشري، بما في ذلك النساء والشباب، مع القيام أيضا بتعزيز شراكات القطاعين العام والخاص مع طائفة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك من هم في القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية؛

٦ - تدعو المجتمع الدولي، ولا سيما مؤسسات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف، إلى أن تزيد بشكل كبير مساهماتها المقدمة إلى القطاع الصناعي في البلدان الأفريقية، وذلك من أجل ضمان نجاح واستدامة تنفيذ العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا؛

٧ - تدعو إلى تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لدعم تنفيذ العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا، وتؤكد من جديد أن التعاون بين بلدان الشمال والجنوب لا يزال هو الشكل الأساسي للتعاون الدولي، وأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن التعاون بين الشمال والجنوب بل هو مكمل له؛

٨ - تحث المؤسسات المالية العالمية والإقليمية، وبخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الجديد ومصرف التنمية الأفريقي، على كفالة تقديم الدعم الكامل لتنفيذ برامج العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي؛

٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يدعم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من أجل حشد الموارد الكافية التي تمكنها من مساعدة الاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية في تنفيذ برامج العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا؛

١٠ - تطلب إلى المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن يقدم إلى الجمعية العامة تقارير مرحلية عن تنفيذ العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا.